

الأبعاد الإستراتيجية للتنمية للمناطق والمدن الصناعية كمصدر للتنوع الاقتصادي /ماليزيا نموذجا

الهادي لرباع

جامعة باجي مختار عنابة

The strategic dimensions of the development of industrial zones and cities as a source of economic diversification / Malaysia as a model

ملخص: تأتي هذه الورقة كمحاولة بحثية تسلط الضوء على مختلف المفاهيم النظرية والفكرية والمشكلة لموضوع المدن المناطق الصناعية والتي تعد واحدة من مقومات الدولة الحديثة التي تسعى العديد من الدول إلى تشييدها وتطويرها والمحافظة عليها، فهي تعتبر من أهم الآليات والأدوات التي تعمل وتساهم في دعم الاستثمار وتنمية الصناعة وبالتالي ينظر لها بنظرة امل للتخلص من التبعية للمحروقات ، كما تمثل واحدة من أهم مصادر الدخل؛ آخذين في ذلك التجربة الماليزية كنموذج لإبراز هذه الأهمية.

الكلمات المفتاحية: المدن والمناطق الصناعية – التنمية المستدامة – التنوع الاقتصادي

Abstract: This research paper is an attempt to shed the light on the different theoretical and intellectual concepts which form the the subject of industrial cities and areas which is considered as one of the main elements of the modern developed state which always tries to develop and conserve it. It is considered one of the most important tools and mechanisms that contribute to the support of the investments and the industrial development . we take the Malaysian experience as a model to .highlight this importance

Keywords: Cities and Industrial Zones - Sustainable Development - Economic Diversification

أظهرت الدراسات أن إخفاق الجهود التنموية ، راجع إلى الإختلالات الهيكلية في بنية الإقتصادات، و تشابها من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية و الاعتماد على تصدير المواد الأولية ، و بذلك إستمرارها كإقتصاديات أطراف في منظومة الاقتصاد العالمي . ولأن القطاع الصناعي هو في الواقع الأكثر عرضة لهذه التطورات فإن ما يحدث من تغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية يزيد من هشاشة الصناعة المحلية في الدول النامية، ويعرضها لمنافسة غير متكافئة كما يضعها في مواجهة منافسة حادة مع الشركات العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع وصنع التكنولوجيا في العالم، وتشكل التجمعات الصناعية والتي تعتمد على وجود بنية تحتية متكاملة لجميع المرافق والخدمات حتى تصبح موطن جذب للاستثمار، أحد أهم أساليب توطين الصناعة وذلك من خلال وجود مناطق ومدن صناعية نموذجية تحقق من خلالها أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.

وفي هذا الإطار تستهدف هذه الورقة الاجابة على الاشكالية التالية : ما هي الابعاد الاستراتيجية للتنمية للمدن والمناطق الصناعية كاتجاه حديث للتنويع الاقتصادي ؟ وسبل الاستفادة من التجربة الماليزية في ذلك ؟

اولا: مفهوم المناطق الصناعية

يطلق عليها عادة التسميات التالية: المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، فمهما اختلفت التسميات فهي تدل على تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين. (1)

وتعرف كذلك : تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تنسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القرية منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار. (2)

يمكن تعريفها كالتالي ايضا "بأنها قطعة من ارض واسعة تطور وتقسّم لاستعمال المشاريع الصناعية وتكون تحت سيطرة فرد أو مؤسسة الذي يمكن أن يقوم ببناء مواقع صناعية للبيع أو للتأجير للمستأجر أو المالك ، وتأجير المواقع للمؤسسات الصناعية لإقامة مصانعها الخاصة". (3)

فمن زاوية الاقتصاد الجغرافي يمكن القول أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير) مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي (المصانع والمستودعات)...، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية. (4)

ثانيا :أنواع المناطق الصناعية: يمكن للمناطق الصناعية أن تأخذ أحد الأشكال أو الأنواع التالية: (5) & (6)

- 1-العقد الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية) فالعقود كما تعرفه الأدبيات الاقتصادية هو تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له.
- 2-التكتل الصناعي الحضري: وهو عبارة عن تشكيلات صناعية تجمع عددا من المنشآت المختلفة تقع في منطقة حضرية واحدة، ولا يشترط تجانسها في الإنتاج أو ترابطها بمدخلات أو مخرجات تكنولوجية.

3-مجمعات الاستقطاب الصناعية: هي تشكيلات صناعية تضم عددا من المصانع الكبيرة ذات القدرة القيادية المتميزة في الابتكار والاندفاع، وهي تعمل في بيئة حضرية متقدمة يمكن لها أن تصبح مركزا لجذب العمل ورؤوس الأموال والمصانع والأسواق بفعل قوى الجذب المركزية، فيتحول بذلك المجموع إلى قطب يتوسع مع توجهات الأسواق الديناميكية واستطلاعات التكنولوجيا الحديثة.

4-المجمعات التعاونية (المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة: هي تنظيمات صناعية صغيرة أو متوسطة الحجم توجه لمنتجات متجانسة أو متكاملة أو تستخدم نفس الموارد أو السلع شبه المصنعة، أو تخدم عقدة صناعية أو مجمعا لمنشآت كبيرة على أن تضم المجمعات مختبرات ومراكز ومكتبات ومتاحف، تخدم البحث والتدريب والاختبار والتحليل والتقييس والتطوير، وأن تنسق بعض مهامها التسويقية والمالية مكاتب مركزية، إضافة إلى وحدات سكنية ودوائر خدماتية وطاقة ومياه ونقل ومواصلات وخزن... وغيرها من العوامل التي تساعد على تحقيق وفرة السعة الكبيرة للصناعات الصغيرة من جهة، والحفاظة على الإدارة الذاتية المستقلة لكل وحدة من الصناعات المعنية من جهة أخرى.

5-المجمعات الصناعية الريفية: وهي تتكون من تنظيمات إنتاجية وتسويقية متكاملة تؤسسها عادة التعاونيات الريفية المتخصصة (أو المتنوعة) ، وهي تتبنى السعات الكبيرة للإنتاج، وتتخذ هذه المجمعات أشكالا عديدة لتكويناتها النشاطية والتنظيمية منها:

- صناعة كبيرة متخصصة تقوم بجميع مراحل الإنتاج والتسويق، والتي تبدأ بإعداد وتجميع وتصنيف المواد الخام، وتنتهي بتطوير المنافذ المحلية والخارجية للمنتجات النهائية مثل صناعة الألبان اللحوم والأعلاف.
- صناعة كبيرة متنوعة الأهداف تشكل مجمعات صناعية، وتوطن في مواقع متلاصقة أو متقاربة، وهي ترتبط عادة بإدارة واحدة ويمتلك أسهمها أعضاء التعاونيات من سكان المنطقة الريفية.
- صناعات كبيرة ترتبط بها منشآت صغيرة، تعمل وفق أسس التعاقد الثانوي، وتكون هذه الصناعات متخصصة ومجال تخصصها أوسع من الصناعات في النوع الأول.
- مجموعة المنشآت الصغيرة متنوعة الأهداف، وتعمل في اختصاصات محددة.

6-المناطق الصناعية التقنية: لقد عرّفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم (International Association of Science Parks) منطقة التقنية والعلوم بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسة هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار.

7-المناطق الصناعية الحرة للتصدير. إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة إستراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلية، وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي مجال محدد إداريا و أحيانا جغرافيا . يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاج سلع موجهة للتصدير . هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب.

8-المناطق الصناعية المؤهلة. ظهرت المناطق الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي عام 1996 م. وبموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية، وفي البداية كانت هذه المناطق في كل من إسرائيل و مصر و الأردن و مناطق الحكم الذاتي في فلسطين.

ثالثا : الأهمية الإستراتيجية للتنمية للمناطق والمدن الصناعية

للمدن والمناطق الصناعية إيجابيات اقتصادية واجتماعية وتنموية، أعمق من مجرد كونها مجرد تجمعات لعدد من المصانع في مكان واحد. فهي أحد مصادر **التنوع الاقتصادي**، ورافد أساسي لتوفير فرص العمل والحد من البطالة وآثارها السلبية بكل أبعادها، كما أنها بنية تحتية للتكامل الصناعي وتعظيم القيمة المضافة للمواد الخام واكتمال الدورة الصناعية، تلبيبة لاحتياجات السوق المحلية والحد من الاستيراد.⁽⁷⁾

تعتمد التجمعات الصناعية على وجود بنية تحتية متكاملة لجميع المرافق والخدمات حتى تصبح موطن جذب للاستثمار، مما يساعد على توطين الصناعة وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود مدن صناعية نموذجية تحقق من خلالها أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد، إذ إن المدن الصناعية تساعد على نشأة المصانع الوطنية ونموها، كما توجد تكاملاً بين المصانع الوطنية نظراً إلى التقارب فيما بينها، وتساهم في تنويع مصادر الدخل القومي لئلا يبقى معتمداً على مصدر وحيد مثل النفط، إضافة إلى أن وجود مدن صناعية على امتداد الوطن يحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة مما يحقق تنمية متوازنة بين المناطق ويساعد في الوقت نفسه على تدريب القوى الوطنية العاملة وتأهيلها كما يوفر فرصاً وظيفية للمواطنين الخريجين وتدريبهم في هذه المصانع الوطنية بالتعاون مع مؤسسات الدولة المعنية بتدريب الشباب ، وبالتالي إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة والحد منها مما يساعد على استقطاب القوى الوطنية في سوق العمل المحلي وتخفيف الاعتماد على القطاع العام أو الحكومي والحد من رقعة البطالة المقنعة فيه ومعالجتها وتقليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه يمكن القول أن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، ويمكن أن نجيز دورها فيما يلي: ⁽⁸⁾

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة؛
 - توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها؛
 - تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
 - استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل؛
 - تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدن تأخير؛
 - إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما؛
 - جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي؛
 - جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق ؛
 - تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العاصمة ؛
 - تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها؛
 - تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة ؛
 - تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة ؛
 - توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن.
- إن المدن والمناطق الصناعية أداة للتطوير والنمو، ووسيلة لجذب الاستثمارات القادرة على تحريك عجلة التنمية والتشغيل، فالعامل التنموي له دور مهم في نشأة المناطق الصناعية ، فالافتداء في الدول الحديثة التي يلعب فيها القطاع الخاص والعام دوراً محورياً في إنشاء تلك المدن والمناطق الصناعية من الأهمية بمكان.

رابعاً: التجربة الماليزية في المدن والمناطق الصناعية : تعتبر التجربة الماليزية من التجارب المتميزة في إنشاء المدن والمناطق الصناعية ، حيث تعتبر ماليزيا من الدول النامية الصناعية ، والتي حقق الناتج المحلي الإجمالي فيها نمواً بنسبة (7.156 %) في العام 2010 مقارنة مع ما نسبته (1.714 -) في العام السابق 2009

وهذا يجعل ماليزيا تحتل المرتبة (33) في التصنيف العالمي وفقاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي، أما معدل الاستثمار داخل ماليزيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي (21.297 %) ، أما معدل الادخار الوطني الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي فبلغ (33.113 %) ، أما معدل التضخم كنسبة من متوسط أسعار المستهلك (1.7 %) كما إن حجم الصادرات الكلية بلغت (12.91 %) من الناتج المحلي. ومما سبق يرى الباحث أنه لا بد من دراسة تلك التجربة المتميزة لما لها من فوائد كثيرة ، واختصها بالدراسة كأحد الدول التي يجب الاقتداء بها مع مراعاة اختلاف الظروف بينها وبين بقيت الدول بما في ذلك الجزائر.⁽⁹⁾

1- سجل الحوافز والامتيازات المقدمة من قبل الحكومة الماليزية للمدن والمناطق الصناعية في ماليزيا:

أ - في عام 1958 تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية لفترة تمتد من سنتين إلى خمس سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية ، المشروبات ، البلاستيك ، الكيماويات وصناعة الطباعة والنشر.

ب- في عام 1968 تم إدخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، شملت إعفاءات لضريبة الإرباح تراوحت بين سنتين إلى عشر سنوات، واستقطاعات ضريبية للاستثمارات تراوحت بين (25 %) إلى (40 %) من تكلفة رأس المال.

ت - في السبعينات تركّز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير، وتضمنت ذلك إنشاء عشرة مناطق صناعية حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في: قطاع الإلكترونيات والنسيج، حيث تم تقديم سلسلة من الحوافز والتسهيلات تضمنت التالي:⁽¹⁰⁾

-خدمات البنية الأساسية المدعومة وتسريع الإجراءات الجمركية.

-الإعفاءات الجمركية والضريبية على الصادرات.

-إعفاء المناطق الصناعية من قوانين الملكية.

ث - في عام 1986 وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات، تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات ومنح الإعفاءات وحوافز ضريبية وذلك عبر التالي:

- السماح للأجانب بالاستحواذ على (100 %) من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80 % أو أكثر من منتجات تلك الشركات.

- السماح للشركات التي تصدر ما بين 51% إلى 79% من منتجاتها بنسبة مناظرة من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.

-السماح للشركات بتصدير نسبة تتراوح بين 20 % إلى 50 % من منتجاتها بتملك حتى (51 %) من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.

-السماح للشركات التي تستطيع تصدير (20 %) فقط أو أقل من منتجاتها إن تمتلك بحد أقصى 30% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركة.

-وفقاً لقانون تشجيع الاستثمارات، فالشركات يمكنها الحصول على بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت بإنتاج بعض المنتجات المنصوص عليها في ذلك القانون.

- إعفاء جزء من الضرائب المستحقة على الدخل للشركات التي تعمل في مجالات صناعية محددة مثل الموجهة للتصدير والتمتع بميزة خصم كلا من المصروفات الخاصة بترويج الصادرات، وكذا أقساط تأمين ائتمان الصادرات وذلك عند احتساب الضرائب.

- تقديم الحوافز لجميع المستثمرين للقيام لعمليات البحوث والتطوير وكذلك تدريب العمالة المحلية.

- قيام الحكومة المالية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول تضمنت حماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وإمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية وحرية تحويل الأرباح والعوائد و رأس المال للخارج.

- إنشاء هيئة التطوير الصناعي المالي لتي تكون المركز الوحيد الذي يتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.

ج- في 1990 قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسه بالمكون التقني والقيمة المضافة، وكما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يختص بالإمداد والتنسيق والإدارة. (11)

خ- في 1991 تمت مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بهدف تنظيمها وتوجيهها وتقوية المردود الضريبي منها وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية، وقد اتخذت في ذلك عدد من الإجراءات:

- تقليص نطاق الإعفاءات الضريبية وتحديد الاستقطاعات الاستثمارية ل (70 %) من الدخل كأقصى حد.
- منح حوافر خاصة لتشجيع المشاريع الإستراتيجية والمشاريع عالية التقنية، البحوث والتطوير، التدريب والمشاريع الداعمة للتشباك الصناعي.
- إلغاء الحوافز غير الفعالة، وتلك التي تعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

2- الآثار المترتبة على الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية المالية:

إن الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية أعطى دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا ، وكان لهذا الاستثمار آثار على استخدام الموارد المحلية، الصناعات المحلية، القوى العاملة المحلية والبيئة الطبيعية في ماليزيا وذلك على النحو التالي:

2-1 استخدام الموارد المحلية:

إن الصناعات المعتمدة على الموارد والتي تقوم بإنتاج منتجات المطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية تعتمد كثيرا على الموارد المحلية كمدخلات في عملياتها الإنتاجية.

2-2 المؤسسات والصناعة المحلية:

إن المكون المحلي للمدخلات التي تستخدم في الشركات الكهربائية وشركات الالكترونيات يتزايد بمرور الوقت، حيث أن هناك عدد كبير من الشركات التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للالكترونيات وللشركات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، كما إن الشركات المحلية تقوم بتزويد الشركات متعددة الجنسيات في ماليزيا بقطع الغيار المطلوبة والمواد الخام.

2-3 العمالة المحلية:

شهدت شركات النسيج والالكترونيات والتي تساهم فيها استثمارات الشركات متعددة الجنسيات ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة فيها من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة، ومع وقوع الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وهروب كبير لرؤوس الأموال من تلك الدول وانخفاض معدلات النمو وإتباع سياسات مالية ونقدية متشددة ، أدت إلى تسريح العمالة وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، وكذلك انخفاض الأجور الحقيقية نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار، ومع هذا فقد كانت ماليزيا من أقل الدول تأثرا بالأزمة، حيث رفضت إتباع توصيات صندوق النقد الدولي لإدارة الأزمة. (12)

حيث تبنت سياسات مالية ونقدية توسعية إلى جانب فرضها قيود على تحركات رؤوس الأموال بعد أن كان حسابها الرأسمالي والمالي محورا ، كما أن أسواق العمل في ماليزيا تتصف بالمرونة من جهة، ومغادرة العمال الأجانب الذين كانوا يعملون في أكثر القطاعات تأثرا فور وقوع الأزمة من جهة أخرى، مما يعني أن ماليزيا قامت بتصدير جزء كبير من البطالة لديها، بالإضافة إلى إتباع ماليزيا لبعض السياسات بغرض مواجهة مشكلتي البطالة وانخفاض مستويات المعيشة منها:

- التوسع في برامج تأهيل العاطلين عن العمل تمهيدا لالتحاقهم في مجالات مختلفة.
- تقييد العمالة الأجنبية حيث تم إعادة نحو (200) ألف عامل من قطاع التشييد إلى أوطانهم فضلا عن تأجيل تحديد إقامة نحو (700) ألف عامل أجنبي.
- تدعيم النقابات العمالية التي لم تكن تلعب دور سياسي مؤثر بسبب قلة أعدادها وزيادة القيود القانونية والضوابط الحكومية الرسمية المفروضة على تنظيمها.
- اتخاذ عدد من الإصلاحات في سوق العمل تضمنت ربط الأجر بالإنتاجية.
- رفع كفاءة الإدارة وزيادة مرونة ساعات العمل.
- إتباع أسلوب التسريح المؤقت بدلاً من التخفيض الكلي.
- تأسيس عدد من الصناديق بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود، وكان من أهمها صندوق إقراض العاملين والذي استفادت منه نسبة كبيرة من العاملين المستغنى عنهم.

-تدعيم التعليم الأساسي والثانوي والحفاظ على ميزانية التعليم دون خفض، وتوجيه دعم أكبر للمنح الدراسية. (13)

2-4 النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية:

إن أحد الملامح الرئيسية في تخطيط المدن والمناطق الصناعية في ماليزيا هو التخطيط البيئي، والذي يهدف إلى زيادة إنتاجية العامل، تحسين الصحة البدنية والذهنية لقوة العمل والتقليل من الأضرار البيئية في المناطق المحيطة لأدنى حد ممكن ، ما انعكس على نمط التخطيط للمدن والمناطق الصناعية داخل ماليزيا.

كما فرضت الحكومة الماليزية على جميع المشروعات الجديدة أن تحتاز اختبار تقييم الأثر البيئي قبل إصدار الترخيص. (14)

3- المناطق الصناعية الماليزية:

تتمركز معظم الصناعات في ماليزيا بشكل رئيسي في أكثر من (200) مجمع صناعي و (18) مدينة ومنطقة صناعية تم إنشائها في كل أنحاء البلاد، مواقع جديدة مجهزة بالكامل بالبنى التحتية كالطرق ومصادر المياه والكهرباء والاتصالات، تم إنشاء المجمعات الصناعية المتخصصة في ماليزيا لتوفير متطلبات صناعات معينة.

وأمثلة عليها هي المجمع التكنولوجي الماليزي في بوكيت جليل كوالالامبور ومجمع كليم للتقنية العالية في ولاية كيدو الشمالية التي تغطي متطلبات الصناعات التي تعتمد على التقنيات المركزة والضخمة ونشاطات البحث والتطوير، يعد المجمع التكنولوجي الماليزي واحداً من أكثر المراكز تطوراً وشمولاً في البحث والتطوير للصناعات المبنية على المعرفة.

يمتد على مساحة (300) هكتار ، والمرحلة الأولى منه تشمل (12) مبنى مجهز بأحدث التقنيات وله وظائف معينة ، وإلى الشمال يوجد مجمع كليم للتقنية العالية بمساحة مترامية الأطراف 1450 هكتار، وهو أول مجمع وطني للتقنية العالية متكامل تماماً، إلى جانب توفير أفضل بنية تحتية لتصنيع التقنيات العالية والبحث والتطوير، تركز الخطة الرئيسية للمجمع على جودة الحياة داخل المنطقة المكتفية ذاتياً

، أما وسائل الراحة المشمولة بالخطّة تتضمن مركز تسوّق ومستشفى ومؤسسات تعليمية ومراكز استجمام وترفيه، كما أن هناك عدد من المدن والمناطق الصناعية التي تعتبر ركيزة النمو والتنمية داخل ماليزيا ومنها. (15)

3-1 مدينة اسكندر ماليزيا الصناعية في جنوبي ولاية جوهر:

وهي المنطقة المعروفة سابقا بمدينة اسكندر للتنمية، وهي تقام على مساحة (2217) كيلو متر مربع، حيث أن ما تم انجازه من المشروع حوالي (70 %) ، أما الباقي سيتم انجازه على مرحلة أخرى في المستقبل، ويتوقع أن توفر فرص عمل لغاية 2025 حوالي (800) ألف فرصة عمل، كما ستشيد عدد من الإنشاءات التي تخدم المدينة الصناعية بالدرجة الأساس وتسهم في إمدادها بالمستلزمات الضرورية للإنتاج والصناعة. (16)

3-2 المنطقة الاقتصادية الشمالية:

وهي توجد في المنطقة الشمالية في ماليزيا ، وهي واقعة كحلقة وصل بين كلا من دول ، برليس وكيداه بينانغ الشمالية، وتعتبر منطقة في طور الإنشاء حتى العام 2025 لتعد منطقة اقتصادية عالمية توفر فرص عمل لما يقارب (4) الآلاف فرصة عمل ، علما بان نسبة الاستثمارات الأجنبية. المساهمة فيها تتعدى % 60 من حجم الاستثمارات الكلية في تلك المنطقة. (17)

3-3 منطقة الساحل الشرقي الصناعية:

تعتبر من المناطق الصناعية الرائدة في تحقيق نمو اقتصادي لم يشهد له مثيل في ماليزيا ، كما أنها من أكبر المناطق الصناعية في آسيا، حيث تمتد على الساحل الشرقي من كيرته إلى بيكان في باهانج.

حيث تمتد على مساحة (390) ألف هكتار ، تعمل هذه المنطقة على أساس نظام لا مركزي ، يتم فيه تعزيز الأنشطة الصناعية والتجارية بشروط الرسوم التفضيلية، كما أنها مزودة ببنية تحتية متطورة ، وعدد من البرامج القائمة على المعرفة وبناء القدرات، حيث يتوقع أن توفر تلك المنطقة الصناعية وظائف تقدر ب (40) ألف وظيفة جديدة. (18)

3-4 مدينة ساراواك للطاقة المتجددة الصناعية:

وهي مدينة صناعية للطاقة موجودة في منطقة ساراواك، والهدف من إنشائها تسريع النمو الاقتصادي داخل ماليزيا وتوفير فرص العمل لسكان المناطق المجاورة.

حيث تنتج هذه المدينة (28) ألف ميغاواط من الطاقة ، لاسيما الطاقة الكهرومائية ، مما يتيح أسعار تنافسية للطاقة الكهربائية داخل ماليزيا وتشجيع الاستثمار لتوليد الطاقة والصناعات كثيفة الطاقة. (19)

من خلال ما سبق يرى الباحث أن التجربة الماليزية في المدن والمناطق الصناعية من التجارب المتميزة والتي تستحق من الدول النامية الاقتداء بها، لما أفرزته تلك التجربة من إضافات نوعية وكمية على الاقتصاد الماليزي، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نموًا خلال الربع الثالث من العام 2011 على الرغم من البيئة الاقتصادية المليئة بالتحديات في ظل توقعات تباطؤ النمو العالمي وأزمة ديون أوروبا ، فقد نما بنسبة % 5.8 على أساس سنوي خلال الشهور الثلاثة المنتهية في الثلاثين من سبتمبر 2011، وبأعلى من توقعات المحللين عند % 4.8 ، وذلك في أعقاب نموه % 4.3 في الربع الثاني، وكان قطاعي الخدمات والصناعة داخل المدن والمناطق الصناعية هما المحركان الرئيسيان للنمو، حيث نما الأول بنسبة % 7 والثاني بنسبة % 5.1 خلال عام 2011. (20)

كما أفادت إدارة الإحصاءات الماليزية التابعة لوزارة التجارة الدولية والصناعة الماليزية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا ارتفعت بنسبة (% 42) ليبلغ بذلك حجم الاستثمارات مع نهاية 2011 إلى (8.2) مليار دولار أميركي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ، حيث بلغ حجم الاستثمارات 5.8 مليار دولار . "وتعزى إدارة الإحصاءات الماليزية سبب ذلك لعدد من المشاريع التي تمت المصادقة

عليها من المنتجات المعدنية، الكهربائية، الإلكترونية، والكيميائية داخل المدن والمناطق الصناعية في ماليزيا حيث بلغ نسبة الاستحواذ لتلك الاستثمارات الأجنبية على المشاريع القائمة في تلك المدن ما يعادل 90 % أو يزيد ، حيث بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية داخل تلك المدن والمناطق الصناعية الماليزية بنسبة 73.4 % من إجمالي الاستثمارات داخل ماليزيا في جميع القطاعات الأخرى. (21)

كما أن متوسط الاستثمارات الماليزية الخارجية حوالي 677 مليون دولار عام 2010 ، ارتفعت إلى 2026 (2) . مليون دولار في العام 2011 ولمزيد من تحسين بيئة الاستثمار في ماليزيا ودعم نقل التكنولوجيا وتدفق المهارات الأجنبية إلى ماليزيا، فقد حررت الحكومة بصورة أكبر سياسة توظيف الموظفين المغتربين ، حيث يسمح للشركات باستقدام الموظفين المغتربين . إضافة إلى ذلك، يسمح للشركات الأجنبية "بالوظائف الرئيسية " وهي الوظائف التي يشغلها الأجانب بصورة دائمة. (22)

خلاصة: تعد المدن والمناطق الصناعية واحدة من مقومات الدولة الحديثة التي تسعى العديد من الدول إلى تشييدها وتطويرها والمحتفظة عليها، فهي تعتبر من أهم الآليات والأدوات التي تعمل وتساهم في دعم الاستثمار وتنمية الصناعة، من جانب آخر تكتسي التحديات الاقتصادية التي يتعين على الجزائر مواجهتها خلال المرحلة القادمة طابع خاص لأنه سينبغي عليها أن تؤمن اندماجها الفعلي والاندماج في الاقتصاد العالمي ، إضافة إلى ذلك فإنه وجب عليها أن ترفع هذه التحديات في ظل خيار التقليل التدريجي من الاعتماد على عائدات البترول لتمويل الاقتصاد وإلا سيحازف بالأهداف التنموية للبلاد.

إن الرفع من وتيرة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لا يتأتى إلا من خلال تطوير وترقية قطاع الصناعة والذي يشكل في الحقيقة أحد القطاعات الإستراتيجية والتي يمكن أن تكون رافدا للمشروع التنموي في الجزائر. رغم الجهود الاستثمارية التي بذلت وتبذل في سبيل تطوير هذا القطاع إلا أنه لم يرقى بعد للأمال والطموحات المنتظرة ولم يصبح بعد قوة محركة للاقتصاد فهو لا يزال ناشئ يواجه منافسة شديدة على الصعيدين المحلي والدولي، فقيمة الصادرات من الصناعات التحويلية مازالت محدودة إن لم نقل معدومة في الوقت الذي تتزايد فيه الواردات الصناعية بمعدلات عالية ومن سنة إلى أخرى وهو ما يعكس ضعفا واضحا في قدرتها التنافسية.

وتشكل المدن والمناطق الصناعية أحد تلك المداخل والإستراتيجيات الجديدة والتي تسمح بتطوير وترقية هذا النوع من القطاعات، بما يعزز مسيرة اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي الذي يتجه شيئا فشيئا نحو العولمة الاقتصادية.

الاحالات والمراجع:

- 1- موسى بن منصور ، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، ورقة مقدمة اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر- دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعرييج، 19 12 ماي 2010 ،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعرييج.
- 2- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي و الحضري، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2001، ص313.
- 3- نائل محمد إبراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة، 2011-2012، ص18.
- 4- خبابة صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية- دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص27.

- 5- زناد سهيلة وبوعكريف زهير، مساهمة المناطق الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة- المنطقة الصناعية بسطيف نموذجاً، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: دور التجمعات و العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في دعم تنافسيتها محلياً و دولياً يومي 29 و 30 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 -قلمة-ص05.
- 6- لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: نجابة صهيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-41.
- 7- عبدالرزاق الشيخ، المدن الصناعية..توطين الصناعة وتنويع الاقتصاد الوطني، مجلة القافلة الثقافية الالكترونية، متاحة على الرابط: <http://qafilah.com/ar>
- 8- صبحي فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص172.
- 9- المراقب الاقتصادي، "المؤشرات الاقتصادية لماليزيا للعام 2010"، www.economywatch.com/economic-statistics/country/malaysia
- 10- عبد العظيم، عادل، "التجارب الدولية : تجربة ماليزيا"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص31
- 11- المرجع السابق، ص 31.
- 12- المرجع السابق، ص32
- 13- نائل محمد إبراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص34.
- 14- المرجع السابق، المكان نفسه.
- 15- هيئة تنمية الصناعة الماليزية، مناطق النمو الاقتصادي الماليزي، <http://www.mida.gov>، 2011.
- 16- المرجع السابق.
- 17- هيئة تنمية الصناعة الماليزية، المنطقة الاقتصادية الشمالية، <http://www.ncer.com>
- 18- هيئة تنمية الصناعة الماليزية، "منطقة الساحل الشرقي الاقتصادية"، <http://www.ecerdc.com>
- 19- هيئة تنمية الصناعة الماليزية، "مدينة ساراواك للطاقة المتجددة"، <http://www.sarawakscore.com>
- 20- دائرة الإحصاء المركزية الماليزية، "إحصائيات المدن والمناطق الصناعية الماليزية لعام 2011"، www.statistics.gov
- 21- شحاتة سمير، "المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية: النموذج الماليزي للتنمية"، الصفحة الاقتصادية، مجلة الأهرام، العدد 30، 2011، ص 5.
- 22- عبد العظيم عادل، "التجارب الدولية : تجربة ماليزيا"، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص33.